الأستاذ : الدكتور بك محمد

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار عنابة

المستوى : أولى ماستر

المقياس : العلاقات الجزائرية الأوروبية 1

ملاحظة : تناول الأستاذ في أربع محاضرات سابقة مع الطلبة علاقات الجزائر (1505م – 1830م) مع اسبانيا ، وهذه المحاضرات تشمل علاقات الجزائر مع فرنسا في الفترة الحديثة .

المحاضرة الأولى

العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا

إن موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدين ليس من الناحية التاريخية حيث تمتد جذورها الأولى الى بدايات ظهور الدولة الحديثة في القرن 16م ، وخصوصية هذه العلاقات السياسية والتجارية وتميزها بخصائص منذ وقت مبكر وحتى سقوط الدولة الجزائرية في صيف 1830م ، بل كان لها أثرها العميق على علاقات البلدين بعد استعادة الجزائر لسيادتها في صيف 1962.

العلاقات الرسمية : إنشاء قنصلية فرنسة في الجزائر

رغم التقارب الذي شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية ، قان العلاقات بين البلدين لم تتخذ صبغة رسمية الا حوالي 1578 م بإنشاء القنصلية الفرنسية في الجزائر . وتعود اولى المحاولات في ذلك الصدد الى النصف الثاني من القرن 16 م حينما قام الملك شارل العاشر بتعيين احد رعاياه ويدعى بارتول لمنصب القنصل في مدينة الجزائر في 15 سبتمبر 1564 م ولم تكلل المحاولة بالتوفيق نظرا للمعارضة الشديدة التي ابداها كل من الباشا والديوان لفكرة اقامة دائمة للمثل عن دولة مسيحية فرجع المرشح من حيث اتى . ويبدو ان مرسيليا تراجعت بعد هذا الرفض عن موقفها .

وفي عهد هنري الثالث الذي عزم على ايجاد تمثيل دبلوماسي في بلاد المغرب عموما جددت المحاولة ورغم فتح قنصليات في تونس والمغرب لكن حكومة الجزائر اصرت على معارضتها . أمام الرفض المتواصل تدخل الباب العالي حيث ارسل مراد الثالث في اوائلا 1578 م أمرا بقبول موريس سورون قنصلا ، لكن الباشا حسن فنزيانو رفض هذا التمثيل الدبلوماسي . لكن الباشا تراجع عن موقفه فخلال الفترة من افريل 1579 م الى سبتمبر 1582 م تعاقب ثلاثة نواب قناصل على المنصب . ويعود سبب اصرار فرنسا على التمثيل الدبلوماسي في الجزائر لتفادي الخسائر التي تتعرض لها السفن والتجار الفرنسيين حتى تحظى بمكانة في حوض البحر المتوسط ففي خلال الفترة 1560م – 1565م تكبدت خسائر كبيرة قدرت ب أربع مائة ألف دورو .

اذا تفحصنا نصوص المعاهدات ابتداء بمعاهدة 19 مارس 1619م وهي أول معاهدة مبرمة بين البلدين نجد أن فكرة التمثيل الدبلوماسي للجزائر في فرنسا قد وردت غير أن هذه المعاهدة والمعاهدات التي تلتها 1628م ، 1641م ، 1666م وغيرها لم تحدد مهام هذا الموظف وتطلق عليه أحيانا تسمية الرهين ، وفي أوت 1628م قررت الجزائر تعيين ممثل لها في مرسيليا وكان ضابطا يدعى حمزة ولكنه تعرض للإهانة فرجع الى البلاد وهكذا انتهت قضية التمثيل الدبلوماسي في فرنسا. وحظيت بذلك فرنسا بتمثيل دبلوماسي لعب دورا كبيرا في سير العلاقات بين البلدين بينما ظلت الجزائر تعهد للبعثات الدبلوماسية كلما اقتضت الضرورة .

هنري الرابع واحياء التقارب: كان الملك هنري الرابع يدرك عدم قدرته على مواجهة الأخطار والأعداء في الداخل والخارج وكان يعلم بقوة الأسطول الجزائري مما جعله يعمل على احياء علاقات الصداقة بين البلدين . ووجه السلطان العثماني بآمر الى باشا وحكومة الجزائر بتقديم المساعدة لفرنسا متمثلة في القمح والخيول والقوات لمجابهة الخطر الاسباني والتمرد الداخلي خاصة في مرسيليا. وهكذا يمكن القول بان العلاقات الجزائرية الفرنسية عرفت منذ ثلاثينات القرن السادس عشر الى التسعينات منه فترات خصبة من التعاون فكانت البحرية الجزائرية تقدم دعما نافعا لفرنسا لمواجهة الادعاء في الداخل والخارج.

وضع العلاقات قبل 1619م:

حادثة حصن فرنسا:

تصدعت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد مضي أيام قلائل على تاريخ تجديد وتأكيد فرنسا لامتيازاتها لدى الدولة العثمانية بتاريخ 30 ماي 1604م بفضل مجهودات سفيرها شقاري دوبريق . كان تدمير مركز المؤسسات الفرنسية او الحصن من طرف الحكومة الجزائرية في جوان 1604م السبب المباشر لذلك وكان الدافع الاساسي هو تذرع الجزائريين بمجاعة أصابت البلاد ، فالشركة الفرنسية لم تحترم الاتفاقيات التي تنص على ان يقتصر نشاطها على صيد المرجان لمها قامت بشراء الحبوب بأسعار رخيصة لتصدرها الى مرسيليا متجاهلة اوضاع البلاد العصيبة .فعزمت حكومة الجزائر على وضع حد لهذه المبالغات وأوعزت الى الحامية المتواجدة في مدينة عنابة بتخريب الحصن وحجر موظفيه .

اعتبر ملك فرنسا هذا الحادث اهانة لشرف فرنسا واحتج لدى الباب العالي لإعادة بناء الحصن وتعويض خسائر التجار الفرنسيين. وجاء المبعوث الآغا محمد خوجة لتسوية الخلاف سنة 1605 لكن سفارته لم تسفلا عن أي نتيجة. فأوكلت فرنسا مهمة التفاوض لسفيرها في اسطنبول سقاري دوبريق مع مبعوث السلطان الخوجة مصطفى لكن المفاوضة فشلت في فداء الأسرى وإعادة بناء الحصن .

حادثة سيمون دونصا :

وهي حادثة سرقة قام بها احد رعايا فرنسا يدعى سيمون دونصا وهو بحار فرنسي من أصل فلامنكي دخل الجزائر سنة 1606م ومارس نشاط القرصنة وحقق مكاسب وشهرة كبيرة أعاره الباشا مدفعين من البرونز لتسليح سفينته لكنه فر فاحتج الباشا لدي هنري الرابع الذي آثر عدم الاكتراث والرد. وقام سيمون بتحريض فرنسا على احتلال مدينة الجزائر . فتصدعت العلاقات بين البلدين وقامت مرسيليا بتجهيز حملات فاشلة وبلغت خسائر فرنسا في ظرف خمس سنوات زهاء ثلاثة ملايين فرنك وعدد كبير من الأسرى .

إعادة العلاقات الحسنة : حاولت فرنسا إعادة السلام دون ان تتنازل عن قضية المدفعين فأرسلت بعثة من مرسيليا 1617م وأفرجت على بعض الأسرى الجزائيين حتى تسهل مهمة التفاوض لكنها تعثرت وفشلت خاصة مع محاولة الفرنسيين الاستيلاء على الحصن بالقوة. ورغم أن الجزائر وافقت على احترام المعاهدات المبرمة بين فرنسا والباب العالي لكن هذه الهدنة لم تضع حدا للخلافات وحاولت فرنسا مع هولندا في 1618م ضرب مدينة الجزائر لكن انكلترا اعترضت سبيل السفن الهولندية عند مضيق جبل طارق.

سفارة سنان آغا وروزان باي: هددت فرنسا بتوجيه حملة الى الجزائر وارسل الباب العالي مبعوثه فاستجابت الجزائر لاتمام المفاوضات وارسلت بعثة يرأسها سنان آغا وروزان باي وتم توقيع معاهدة بين الطرفين في 21 مارس 1619م ، وكانت أول معاهدة سياسية لاعادة السلام بين الدولتين . لكن أفراد البعثة مع عدد من الأسرى تعرضوا لعملية القتل من طرف سكان مدينة مرسيليا بعد وصول نبأ تعرض الرايس رجب لسفينة فرنسية محملة ببضائع ومواد ثمينة وقد تجاوز عدد الضحايا 60 شخصا. وتم محاكمة عدد من المتسببين في هذه المجزرة .

كان من الطبيعي أن يكون لهذه الحادثة أصداؤها في الجزائر وأن تثير ضجة كبيرة فثار الأهالي ضد الجالية الفرنسية وألقي القبض على القنصل الفرنسي.

وكانت هذه الحادثة سببا في تعكير العلاقات بين البلدين قرابة ثماني سنوات ركز الجزائريون نشاطهم الحربي على جنوب فرنسا ، تكبدت فرنسا خلالها خسائر مالية وبشرية كبيرة . وأمام ضعف البحرية الفرنسية اضطر الملك لويس 13 الى طلب المفاوضة وطلب من الباب العالي للتوسط لإعادة العلاقات بين فرنسا والجزائر، فأرسل سليمان شاوش للنظر في النزاعات بين البلدين لكنه لم يوفق في مهمته جراء رفض حكومة الجزائر.

السلام العابر : لقد أدركت فرنسا أن مصالحها في الجزائر أصبحت مهددة من طرف دول منافسة لها فأوفدت في جوان ممثلا لها لتفاوض بشأن إعادة السلام وبعد أن مكث مدة في الجزائر رجع الى بلاده .وبذلت فرنسا مافي وسعها لتهيئة أرضية التصالح فأفرجت عن الأسرى الجزائريين وأطلقت سراح الرايس شعبان ورفاقه وسفينته المحملة بالبضائع.

وبعد تعثر للمفاوضات تمكن سانسون نابليون الذي بذل مبالغ كبيرة قدرت ب 30 ألف ليفر من ابرام معاهدة سياسية وتجارية في 19 سبتمبر 1628م تضمنت 12 بندا ، كما تمكن من ابرام اتفاقية بشأن المؤسسات الفرنسية .ورغم الامتيازات التي منحت لفرنسا جراء المعاهدة لكنها لم تكن في مستوى طموح فرنسا اذ حرمتها من مكاسب طالما تمتعت بها في السابق ، ولذلك لم تمنع هذه المعاهدة النزاع بين البلدين الا لفترة وجيزة وكانت فرنسا هي أول من نقض العهد .

بدأت أولى تعديات البروفانسين في ربيع 1629م فاعترضت سفينة من سيوتات سفينة جزائرية واستمر المرسيليون في مهاجمة البحارة الجزائريين ، وكان رد البحارة الجزائريين مؤكدا ومؤثرا وبلغت قيمة الأموال الفرنسية المصادرة 4752000 ليفر وثمانية سفن وأسروا 1331 أسير خلال الفترة 1628 م – 1634م. وقد امتنعت فرنسا عن تعيين خليفة لسانسون نابولون بعد وفاته.

تسوية الخلاف :

مهمة سانسون لوباج ونتائجها:

كان هدفها إعادة العلاقات السياسية و التجارية بين البلدين ، وحمل الحكومة الجزائرية على تعديل موقفها من قضية تفتيش السفن الفرنسية من طرف رياس البحر ، وأيضا التطرق لمسألة فداء الأسرى منذ 1629م واسترجاع المؤسسات الفرنسية ووصلت البعثة الى الجزائر في 15 جويلية 1634م وشرعت في المفاوضة واستمرت فترة طويلة لكن الباشا يوسف رفض المطالب الفرنسية وتبادل الأسرى غير المتكافئ فلم تحقق المفاوضة أي نتيجة .

وزاد من تفاقم الوضع عندما أمر لويس 13 في شهر ماي 1636م ارسال اسطول الى البحر المتوسط لمطاردة البحارة الجزائريين ، وتوجهت 12 سفينة تحت قيادة مانتان بصحبة لوجان نحو سواحل الجزائر للضغط على حكومة الجزائر لتحرير الأسرى الفرنسيين وتعديل معاهدة 1628م لكن غلبة الظروف المناخية حال دون تحقيق الهدف. وتوترت العلاقات أكثر وتعطلت العلاقات التجارية بعد تحطيم علي بتشين الحصن .

مفاوضات كوكيال وصلح 1640م :

كوكيال هو أحد أسرى الحصن ومن أصحاب المصالح التجارية الذين رأوا في تعطيل العلاقات خسارة كبيرة ، وسهلت الحكومة الجزائرية بقبول مفاوضته توصل بعد سنتين من إبرام معاهدتين الأولى سياسية والثانية تخص المؤسسات الفرنسية . وقد رفضت فرنسا المصادقة عليها وعزم الكاردنال ريشيليو على إرسال قوة بحرية إلى الجزائر وبعث برسالة الى الديوان بغية تعديل نصوص المعاهدة لكنه أصر على عدم تعديل معاهدة 1640م ، رغم أن فرنسا حاولت مرارا بالقوة تعديلها كما قررت الحكومة الفرنسية رسميا عدم المصادقة عليها. واستمرت الحرب بين البلدين وحقق فيها الجزائريون غنائم كبيرة قدرت ب أربعة ملايين ، وقد انشغلت فرنسا داخل أوروبا .

وخلاصة القول تميزت العلاقات بين البلدين خلال الفترة 1619م-1660م بالاضطراب والتناقض والاصطدام والتصالح واتسمت بالمرونة من الجانب الفرنسي تجلى في إرسال البعثات الدبلوماسية بهدف شراء السلم وتنشيط التجارة بين البلدين ويرجع ذلك لظروف فرنسا ومنافسة الدول الأخرى لها إضافة لقوة البحرية الجزائرية. وقد عمدت فرنسا خاصة منذ 1636م الضغط على الجزائر لتعديل معاهدة 1628م لكنها فشلت.

.....

المحاضرة الثانية

العلاقات السياسية بين فرنسا والجزائر خلال القرن 18م وبداية القرن19م

* تحركت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م في اطار المعاهدة التي ابرمت بين الطرفين ، بعد جهد كبير في عام 1689م ولقد أضيفت خلال هذا القرن وفي مناسبات مختلفة بعض الترتيبات التي أدمجت في صلب هذه المعاهدة وأصبحت جزءا لا يتجزأ منها ، والتي سوف ينتهي أجلها عند نهاية العشرية الثامنة من هذا القرن.

لقد حدثت عدة توترات في العلاقات بين البلدين بسبب الانتهاكات التي تحدث لبعض ترتيباتها من حين لآخر . كانت السلطات تعاقب بكل صرامة المسؤولين عن هذه التجاوزات إذا كانوا جزائريين ، لقد أكد القناصل الفرنسيون ذلك في التقارير التي كانوا يرسلونها لسلطات بلادهم بل نجد من كان منهم يتوسط لدى سلطات الجزائر لتلمس العفو عن الرايس المذنب والتي دون الوساطة لن ينجو من العقاب الشديد. إن التماس العفو عن المذنب كان عرفا جاريا لدى القناصل الفرنسيين المعنيين بالتجاوز ونادرا ما كانوا يتحللون من هذا التقليد ، وفي هذه الحالة لن ينجو من العقاب المتمثل غالبا في الإعدام .

ولكن الأمر ليس كذلك لدى الطرف الفرنسي لقد تأكد مرارا وبأدلة ثابتة تلاعب السلطات الفرنسية بمنح جوازات فرنسية لسفن بلدان معادية للجزائر، كما أن المصالح الشخصية التي يعمل القناصل على تثمينها اعتمادا على منصبهم والدوافع الذاتية التي تجعلهم يخلطون بين مصالحهم الشخصية ومصالح الدولة التي يمثلونها كثيرا ما كانت السبب في التوترات .

* ونتيجة للأحداث الكبرى التي عرفتها فرنسا في نهاية القرن 18م تحركت وقائع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ان طبيعة هذه العلاقات وخصوصيات الدوافع المحركة لها تستوجب التمييز بين ثلاث مراحل الأولى تبدأ بتمديد معاهدة السلم المئوي لمائة سنة أخرى في شهر مارس 1790م لتنتهي عند إعلان الجزائر الحرب ضد فرنسا بسبب احتلالها لمصر عند نهاية شهر ديسمبر 1798م والمرحلة الثانية التي تنطلق من توقيع هدنة غير محدودة الأجل بين البلدين في شهر جويلية 1800 الى سقوط نابليون بونابرت في ربيع 1814م ، والمرحلة الثالثة والأخيرة التي تبدأ بعودة الملكية الى الحكم في فرنسا لتنتهي عند حدوث القطيعة بين البلدين ، وقرار فرنسا تجريد حملة عسكرية ضد الجزائر في مستهل سنة 1830م .

في نهاية القرن 18م كانت الجزائر دائما تسعى لتحقيق التوافق والانسجام بين البلدين، ففي ربيع 1886م كادت تؤدي حادثة الاستيلاء على سفينة جزائرية الى حدوث أزمة بين البلدين وبعد فترة تم الاتفاق على التعويض وتسوية المسالة ، وفي يوم 29 مارس 1790 وقع الطرفان اتفاقا يكرس تسوية كل المسائل التي كانت محل خلاف . فبعد وقوع حادث ألم ببعض سفن مع سوء تصرف القنصل فالبيير الذي تم تثبيته بعد هذه الأزمة حيث لم يجد أي صعوبة ولم يلاحظ أي مماطلة لدى المسؤولين للاعتراف بالنظام الجديد في فرنسا 1793م ولا في إقرار وتثبيت المعاهدات القائمة بين البلدين ، فقد سارع الداي حسن باشا الى إقرار تلك المعاهدات رغم مساعي الأطراف الأوروبية وخاصة انجلترا لاقناع الجزائر على اتخاذ موقف آخر ، كما التزمت الجزائر بتقديم المساعدات الغذائية و غيرها لفرنسا .

* وقد تطورت هذه العلاقات فكانت أفضل ما تكون في عهد الثورة الفرنسية ، فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوروبي محكم . وتكونت بين الدولتين علاقات ودية باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (1778م – 1801م) ، عندما قام نابليون بحملته على مصر خريف 1798م وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا وأوعزت للجزائر لقطع العلاقات معها وبعد مفاوضات استجابت الجزائر وأعلنت الحرب في ديسمبر 1798م على فرنسا وقدمت المساعدات وقامت بحجز رعايا فرنسا 23 شخصا موظفين وتجار وأعوان الوكالة الافريقية 95 شخص ولم تكن معاملتهم قاسية . وبعد فترة من القطيعة توجه القنصل الفرنسي تانفيل الى الجزائر في جوان 1800م للتفاوض من أجل التسوية وحل المشاكل وبعد مفاوضة متعثرة أقر الديوان المعاهدة في 28 سبتمبر 1800م التي ضمنت الشروط الجزائرية وأعادت العلاقات بين البلدين. وقد توترت العلاقات بعد ذلك وأدت الى قطعها من جديد بسبب التعنت الفرنسي وعدم جديته في التقييد ببنود المعاهدات السابقة .

* في 1796م أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليونا من الفرنكات بدون فائدة ، على تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر ، وفي 1794م أذنت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول في موانئ الجزائر عندما كانت الأسواق الأوروبية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية . وفي أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من

الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة فتدفع الشركة الملكية ثم خليفتها الوكالة الوطنية الفرنسية الثمن إلى الحكومة الجزائرية . ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر فلجأت الى التاجرين اليهوديين الجزائريين بكري وبوشناق ليقوما بالدفع بدلها الى الحكومة الجزائرية.

وبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين الجزائريين ، كانا هما مدينين للدولة الجزائرية وفي سنة 1795م قدر دين فرنسا بمليونين فرنك ، أما دين اليهوديين للجزائر فقد قدر ب300000 فرنك وقد عين هؤلاء التجار اليهود يعقوب بكري ممثلا لهم في مرسيليا ثم في باريس . في سنة 1819م عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود وقدرته ب42 مليون فرنك ولكن هذا المبلغ انخفض الى 7 ملايين فقط نتيجة مطالب أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري وبوشناق ، ولكن المذكرة التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في 28 أكتوبر 1819م قد أكدت أن ملك فرنسا عازم على أرضاء مطلب باشا الجزائر للمحافظة على العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا ، وقد أعلن رسميا في 12 افريل 1820م أنه راض اذا سددت الحكومة الفرنسية الدين الذي عليها الى يعقوب بكري مباشرة. وفي 24 جويلية 1820م صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص 07 ملايين فرنك لتسديد الدين الى يعقوب بكري وبعد ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية على المحاكم ومعنى ذلك أن الباشا لن يحصل من يعقوب بكري على الديون المتراكمة عليه.

* وتعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر الى عهد نابليون فبعد عودة السلام بين الجزائر وفرنسا سنة 1801م رجعت فرنسا الى امتيازاتها في الجزائر لكن العلاقات ما لبثت أن توترت بين البلدين فقد احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى فطالب نابليون بالتعويض ومعاقبة المذنبين. وبدأ يخطط للقيام بحملة عنيفة لكنه تخلى عنها وأرسل رسالة تهديد للباشا يطالبه بالتعويضات ويعلمه برفضه تسديد المبلغ الذي يطالب به 200000 فرنك . وفي سنة 1805م اضطرت فرنسا رغم تعنتها لدفع مبلغ 80000 فرنك للباشا أحمد حتى تم إطلاق سراح 231 أسير ، وفي 1807م سحبت الجزائر الامتيازات الفرنسية السابقة ومنحتها لانكلترا وكاد الحدث يؤدي الى حرب بين الدولتين ووصل الضابط بوتان في 24 ماي 1808م لدراسة خطة إنزال القوات الفرنسية في منطقة سيدي فرج غير المحصنة ، ولكن انشغال نابليون بالحرب في أوروبا وهزيمته في 1814م جعل مشروع الحملة يتأخر لفترة .

* وبعد مؤتمر فيينا عينت فرنسا قنصلا جديدا لها في الجزائر وهو بيير دوفال في 28 أوت 1815م وقد حمل الى الباشا هدايا ثمينة قدرت ب112924 فرنك وفي مقابل ذلك أعاد الباشا الى فرنسا في 17 مارس 1817م الامتيازات التي فقدتها وخفضت الضريبة السنوية المقررة من 300000 ألف الى 118000 فرنك. لكن تولى الداي حسين الحكم طالب فرنسا بتسديد الدين له شخصيا واتهم القنصل دوفال بإخفاء رد حكومته وطلب منها بارسال قنصل جديد لكن رد فرنسا كان ارسال القطع الحربية الى الجزائر وبقرار من مجلس الوزراء في افريل 1827م تم فرض الحصار الذي انتهى بالحملة الفرنسية على الجزائر في 1830م.

.....

المحاضرة الثالثة

الحملات الفرنسية على الجزائر

حملة بوفورت على جيجل 1664م :

وكانت ردة فعل انتقامي لنشاط البحارة الجزائريين ففي فترة قصيرة سبعة أشهر قبل أفريل 1661م استولى الجزائريون على زهاء مليونين من البضائع و30 سفينة و500 أسير. وكان الملك لويس 14 يريد الحصول على امتيازات خاصة لدى حكومة الجزائر وتوجيه النشاط البحري الجزائري ضد دول أوروبية منافسة لفرنسا وفرض هيمنة هذه الأخيرة على حوض المتوسط .

لقد سبق عملية الاحتلال إرسال الجاسوس كليرقيل في خريف 1661م لتعرف على أسهل واهم المناطق في سواحل الجزائر وتم الاتفاق على مدينة جيجل. انطلقت الحملة في شهر جويلية 1664م وتشكلت من 60 سفينة حملت 4650 مقاتل من قوات البرية مدعمة ب800 جندي من قوات البحرية إضافة إلى قوات أوروبية عدت بمئات المقاتلين، تمكنت هذه القوات من احتلال المدينة بعد معركة دامية كلفت 400 قتيل من الطرفين. وقد غمرت فرحة الانتصار العابر سكان وتجار مرسيليا . وقام الآغا شعبان في شهر أكتوبر بتجهيز عشرة ألاف من الجنود تمكنوا من اقتحام مدينة جيجل وفرت القوات الفرنسية تاركة ورائها مدافع وذخائر وحوالي 1400 أسير وكان لهذه الحملة والهزيمة أثرها على العلاقات العثمانية الفرنسية .

قامت فرنسا سنة 1665م بقصف مدينتي الجزائر وشرشال ، وفي 17 ماي 1666م عمدت فرنسا الى إبرام معاهدة مع الجزائر هدفها تصفية المشاكل العالقة بين البلدين وتضمنت 12 بندا وهي أول معاهدة تتناول القضايا المتعلقة بالجالية الفرنسية في الجزائر ونتيجة لها تم فدي 1127 أسير فرنسي. ولتدعيم عرى الصداقة أرسل لويس 14 مع القنصل بستة ألاف فرنك ليوزعها على الباشا وحاشيته لقطع العلاقات مع هولندا وانكلترا التي أرسلت مساعدات قدرت ب30 سفينة الى الجزائر لتوثيق العلاقات معها.

وبعد وصول الدايات إلى الحكم في الجزائر أصيبت العلاقات الودية بين البلدين بتصدع ، فقد وضعت الجزائر شروطا لإقامة سلام وصداقة دائمة بينهما ، وبالفعل بدأت البحرية في احتجاز عدد من الفرنسيين المخالفين للشروط المتفق عليها.

القطيعة واعلان الحرب:

كانت حادثة 1679م سببا مباشرا في ذلك عندما اعترضت سفينة فرنسية عدد من الجزائيين افلتوا من قبضة الأسر الاسباني ، واستخدموا في عملية السخرة داخل السفينة ولم يفرج عليهم ، وظلت المسألة عالقة مدة ثلاث سنوات قرر الديوان في 18 أكتوبر 1681م نقض السلام مع فرنسا واعلان الحرب ضدها وحققت البحرية الجزائرية غنائم معتبرة في مدة وجيزة. وكان أحد السفن تابعة للبحرية الفرنسية بيع قائدها في المزاد كانت حجة لفرنسا لمهاجمة مدينة الجزائر ، وقد تمكنت الجزائر من إبرام معاهدات مع هولندا 1680م وانكلترا 1682م لتزويدها بالمدافع والأسلحة والذخائر والعتاد .

جهزت فرنسا حملة كبيرة قوامها 60 سفينة بقيادة دوكين انطلقت في 12 جويلية 1682م وقامت بقصف مدينتي شرشال والجزائر نجم عنها خسائر فادحة في الأرواح والعمران ، وقد تصدت القوات الجزائرية للحملة وألحقت بها خسائر كبيرة . وقام دوكين بحملة ثانية في جوان 1683م قوامها 21 سفينة تحمل أربعة ألاف مقاتل كبدت سكان المدينة خسائر معتبرة ، فقبل الداي بابا حسن التفاوض مع الفرنسيين وقبل بالشروط المجحفة التي فرضوها وكانت عاقبته الإطاحة به واستطاع الداي الجديد حاجي حسين "ميزو مورطو" مواصلة المعركة وكانت نتيجتها أكثر

من 2000 مسكن مدمرة ، وتم قتل القنصل الفرنسي لوفشر وعدد من الرعايا الفرنسيين . ورغم الخسائر فان الحكومة الجزائرية لم تطلب الصلح .

إبرام الصلح :

اضطرت فرنسا الى عقد الصلح مع الجزائر بعد فشل حملتها وقام الأميرال دوترقيل بالتفاوض وتم ابرام معاهدة الصلح في 25 افريل 1684م وقد تضمن 29 بندا نصت على أن يكون الصلح بين البلدين لمدة مائة عام. وأرسلت الجزائر بعثة وقابلت الملك لويس 14 وتبادلا الطرفان الهدايا ووثقا العلاقات بين البلدين.

حملة ديستري على مدينة الجزائر في 26 جوان 1688م:

تذرعت فرنسا لاعلان الحرب على الجزائر بسماح حكومتها بيع غنيمة فرنسية من طرف احد بحارة مدينة سلا المغربية فأمر الملك بمطاردة السفن الجزائرية ، انطلق ديستري على رأس حملها قوامها 44 سفينة وبدأ في 01 جويلية بقصف مدينة الجزائر واستمر 26 يوما وتجاوزت الخسائر المادية 9200 مبنى وراح ضحيتها عدد كبير من القتلى جزائريين وفرنسيين. ورغم ذلك فقد اضطرت فرنسا الى تعويض سفينة أحد الرياس وتقديم العتاد الحربي للجزائر منها أربعة مدافع وأكثر من تسعة آلاف قنبلة . وأبرمت معاهدة صلح في 24 سبتمبر 1689م تضمنت 31 بندا تناولت مختلف النزاعات القائمة وفداء الأسرى ، ونظرا لأهميتها تم تجديدها عشرون مرة. وأوفد الداي شعبان مبعوثه محمد الأمين لتسوية الخلافات واسترداد الأسرى .

الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م :

بعد حادثة المروحة الشهيرة التي وقعت يوم عيد الأضحى في 29 ابريل 1827 والتي أدت الى زيادة القطيعة بين البلدين ، أعلنت فرنسا فرض الحصار على الجزائر بداية الحصار في 16 جوان 1827م ، أما الداي حسين فقد أمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في شرق البلاد .

في جلسة 30 جانفي 1830 قرر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بحملة ضد الجزائر وفي 7 فيفري أقر الملك شارل العاشر وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة والأميرال دوبيري قائدا للاسطول ، وقد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع ، وقد تولى قيادة الجيش الجزائري بعد يحي صهر حسين باشا وهو الأغا ابرهيم في أوت 1829م وقد كان عاجزا على أداء مهمته فهو لم يكتف بعدم القيام بأية استعدادات لصد العدوان بل إنه عارض اقتراحات زملائه أمثال الحاج أحمد باي بوجوب مقاومة العدو في حرب مناوشات وليس في حرب مواجهة. وأخيرا حدثت معركة اسطاويلي في 19 جوان 1830م التي هزم فيها الطرف الجزائري ومع تراجع المقاومة الجزائرية واصرار دي بورمون قبول اقتراح حسين باشا على الاستسلام وبعد التفاوض ومراجعة الباشا وقعت المعاهدة التالية يوم 5 جويلية 1830 :

- تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة والميناء للجيش الفرنسي على الساعة العاشرة .
- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي أمام سعادة باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية.
- سيكون الباشا حرا في أن يذهب هو وأسرته وثرواته الخاصة الى المكان الذي يقع عليه اختياره ، فإذا فضل هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وسيعين له حرس لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.
- يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية .

– سيظل العمل بالدين الإسلامي حرا ، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم ودينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لن يلحقها أي ضرر ، وستكون نساؤهم محل احترام ، وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه.

.....

المحاضرة الرابعة

العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا

عند مقارنة العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية تجد أن علاقات فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة ، فمنذ القرن 16م كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة ، فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة والقالة ورأس بونة والقل . وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفق عليها الى الباشا والى باي قسنطينة (الذي تقع هذه المؤسسات في إقليمه) من جهة أخرى ، وكانت فرنسا في مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب الى أوروبا .

الموانئ :

تكاد العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تنحصر أساسا بين موانئ جنوب فرنسا وموانئ بايلك الشرق حيث تمركزت المؤسسات الفرنسية ، وكان للجزائر عدد من الموانئ وهي من الغرب الى الشرق حنين ورشقون والمرسى الكبير ووهران ومازاغران ومستغانم وتنس وشرشال والجزائر ودلس وبجاية وجيجل والقل واستورة وعنابة ومرسى الخرز(القالة) . فميناء الجزائر شهد ازدهرا واستمر توافد التجار الأوربيين اليه وشكل التجار الفرنسيون عنصرا هاما في ذلك النشاط ، أما ميناء بجاية لم ينل شهرة واسعة بسبب فقر المنطقة ، أما ميناء جيجل فكان من أهم الموانئ في تصدير الشعير والشمع والجلود وكان مقصدا للتجار الفرنسيين ، ميناء القل كان مركزا هاما للصادرات الجزائرية نحو مرسيليا ، وميناء عنابة يعد من أهم مناطق التصدير نحو فرنسا خاصة بعد 1560م نظرا لغنى المنطقة بالمحاصيل الزراعية والأخشاب والمرجان مع وجود المؤسسات الفرنسية .

وتمثلت موانئ الجنوب الفرنسي في ميناء مرسيليا لعب دورا كبيرا في تجارة البحر المتوسط وعرف بباب الشرق منذ مطلع القرن 16م وأصبحت مرسيليا منذ 1669م صاحبة الاحتكار الكلي للتجارة ، ميناء طولون كان له دور كبير في التجارة المتوسطية ، ميناء كاسيس كانت مساهمته في المبادلات التجارية ضعيفة ، ميناء سيوتات اختص في تأجير سفن النقل .

الصادرات الجزائرية: تمثلت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا في المحاصيل والمواد التالية :

المرجان : عرف صيد المرجان منذ فترات سابقة وأخذ أهمية بالغة في العصر الحديث وسعت الشركة الفرنسية لاحتكار صيد المرجان في شرق الجزائر فكانت توفر التجهيزات وتدفع مسبقا لقائد السفينة مائتي بياستر وقدر عدد سفن ب40 سفينة وتستمر عملية الصيد من مارس الى غاية سبتمبر من كل عام ، وقدرت الكميات المستخرجة سنويا بحوالي 25 قنطار لكل سفينة وتصل الكمية الإجمالية إلى حوالي ألف قنطار . ويقوم الصيادون ببيعه للشركة بمقدار 58 قرشا للرطل الواحد ويوضع في صناديق تتسع الى 130 رطل وينقل جزء منه الى مرسيليا حيث يباع الصندوق ب300 بياستر وتكون الفائدة المحصلة كبيرة. وهذه الإحصائيات تبرز تطور مكانة تصدير المرجان الى فرنسا ففي سنة 1559م قدرت الكمية المصدرة ب21748 رطلا لتصل إلى 24000 رطلا سنة 1707م لتنخفض

الى6370 رطل سنة 1791م وهي تشهد ارتفاعا وانخفاضا حسب السنوات ، وقد عرف إنتاج وتصدير المرجان انخفاضا ملحوظا خلال القرن 18 م ويرجع ذلك لتراجع أهميته .

الجلود: تعتبر الجلود عنصرا هاما في الصادرات الجزائرية نحو فرنسا ومما سعد على الاهتمام بها أنها لم تكن محظورة وتخضع فقط لضريبة حق القايد التي تقدر ب10 % و اشتهرت بتصدير الجلود بجاية والقل وعنابة والقالة والحصن ، وقدرت الكميات المصدرة سنويا 20 ألف جلد كل من عنابة والقل والحصن بثلاثة ألاف جلد والقالة بستة ألاف جلد . كما ساهم ميناء الجزائر في تصدير الجلود وقدرت الكمية المصدرة خلال القرن 18م مابين 20 ألف و25 ألف جلد سنويا . وكان مصدر الجلود متنوعا خاصة الأبقار وقد حققت الشركات الفرنسية من تجارته أرباحا طائلة فسعر الجلد الواحد قدر بأربع ريالات .

الحبوب : القمح : نظرا لأهمية كانت المؤسسات الفرنسية في الجزائر حريصة على توفير كميات كبيرة من القمح وقد ساهمت معاهدة 1679م في زيادة تصدير القمح ، وفي سنة 1714م سمحت الجزائر بتموين فرنسا بالقمح وأهم شركة فرنسية نشطت في هذا المجال شركة لنش بسبب وفرته وانخفاض سعره حيث قدر سعر الكيلة الواحدة المحلية ب02 بياستر ، وقرت الكمية المصدرة خلال الفترة 1575م – 1597م ب 377413 كافي ويعدل الكافي الواحد 120 كلغ وقدر سعره بسبع ريالات . أما الكمية المصدرة خلال سنوات القرن 17م عن طريق المؤسسات الفرنسية عبر موانئ عنابة والقالة والحصن تراوحت مابين 1800000 صاع و2160000 صاع .

الشعير : اشتهرت مناطق كثيرة بإنتاج الشعير ويصدر من عدة موانئ فمركز الحصن يصدر حوالي خمسة ألاف قيسة ومن القالة نحو ستة ألاف قيسة ومن رأس وردية ألف قيسة .

الفول : يصدر بكميات معتبرة نحو فرنسا فميناء القالة يصدر حوالي أربعة ألاف قيسة ومركز الحصن حوالي ألفين قيسة ومن رأس وردية 300 قيسة سنويا وقدر سعر القيسة بحوالي واحد بياستر.

الصوف : كانت الكميات المصدرة قليلة نظرا لحاجة السكان للصوف وأهم مناطق تصديره ميناء عنابة حوالي 400 قنطار وكميات أخرى من ميناء القالة وظلت الكميات المصدرة منخفضة فخلال الفترة 1582م – 1594م قدرت الكميات المصدرة ب 60 ألف رطل.

الشمع: نتيجة لندرته والحاجة اليه لم يسمح بتصدير الا كمية قليلة فمن ميناء عنابة والقل يخرج حوالي 400 قنطار سنويا وكانت مساهمة ميناء القالة مائة قنطار، وتراجعت الكميات المصدرة من الشمع خلال القرن 18م حيث قدرت ب 169 قنطار سنة 1791م وتراوح سعر القنطار من الشمع مابين 16 و 20 بياستر.

الخيول: لا يتم شراء وتصدير الخيول الا برخصة خاصة وهو مرتبط بحالة العلاقات السائدة بين البلدين، وكان القرن 16م من أكثر الفترات التي شهدت صادرات الخيول الى فرنسا ، كما كانت الخيول تقدم كهدايا في فترة تحسن العلاقات . بعد سنة 1689م سمح لأحد المتعاملين ويدعى دوزو بشراء الخيول . وأهم مناطق تصديرها منطقة الحصن وتخضع عملية التصدير لضريبة تصل الى خمس سعر الخيول.

الواردات : وتمثلت أساسا في السلع الكمالية والأثاث الفاخرة من ثريات وأقمشة حريرية وصوفية والجوخ والقطيفة والرخام والزجاج وهي بضائع اقتصر استعمالها في تزيين القصور وارتداء الملابس الفاخرة واستخدامها في الصناعات المحلية مثل الطرز وصناعة الأحزمة ، كما شكلت مواد التموين والذخائر الحربية والأخشاب لصناعة

السفن من أهم الواردات ، ومن ضمن المواد المستوردة أيضا القهوة والسكر والجبن والعسل والفواكه المجففة والبندق والقسطل والصابون والورق ، وبعض المواد يتم تهريبها مثل مسحوق البارود والبنادق من مرسيليا .
وخضعت هذه المواد المستوردة لنظام جمركي محكم حيث يتم جرد حمولة السفينة ويدفع كل تاجر ضريبة متنوعة قدرت ب18 بالمائة من قيمة الحمولة كما يقدم قائد السفينة الى الترجمان قفطان أو مايعادل 35 دوبلا وهدايا ومبالغ أخرى لموظفي وعمال الميناء. أما قيمة الضرائب على المواد المستوردة فقد اختلفت حسب نوعها ومناطق توريدها اذ يؤخذ 06 صيمات على قنطار القهوة والفلفل الأكحل وأما البرود فيؤخذ عليه ثلاث صيمات على القنطار. والملاحظ أن حجم الواردات خلال القرن 17م عرف ارتفاعا نتيجة لزيادة الحاجة والمطالب مقارنة بالفترات الأخرى ، وأيضا أن نسبة كبيرة من الواردات موجهة للفئات والطبقة الميسورة وقليل منها استفادت منه الصناعة المحلية ، كما أن قيمة وحجم الواردات كان ضئيلا أمام قيمة وحجم الصادرات .

ومن العوامل التي أثرت سلبا في المبادلات التجارية بين البلدين نجد انتشار الوباء والمجاعة حيث تعمل الحكومات على غلق موانئها في وجه السفن ففي خلال سنوات القرن 17م مثل 1605م ، 1622 م 1647م ...1693م عرفت الجزائر انتشار الأوبئة المختلفة وفرنسا كذلك أصابها الوباء مثل وباء 1625م ، 1649م ... وأيضا قرارات الحكومة الفرنسية التي تحد وتمنع من المتاجرة مع الجزائر مثل قرارات 1607م و1621م و1631م ، كما أن القرارات الملكية بمنع الأسفار التجارية تجنب لمخاطر سفن المعادية أثرت سلبا مثل القرار الذي صدر عن الملك لويس 14 في 1682م و1695م .

يستنتج مما ذكر أن حركة التصدير ظلت متواصلة رغم تصدع العلاقات السياسية بين البلدين ، وكان القرن 17م من أزهى الفترات في العلاقات التجارية ، وقد ساهمت المواد المصدرة في ازدهار الصناعة الفرنسية .

التجار الجزائريون :

كانت مساهمة التجار الجزائريين في المبادلات التجارية بين البلدين محدودة باستثناء التجار اليهود الذين كانت لهم دور بارز في هذا النشاط ، ويمكن تفسير ذلك بوجود عدة عراقيل تمثلت في العراقيل التي كانت تضعها الغرفة التجارية بمرسيليا التي تأسست سنة 1599م أمام التجار المسلمين مثل غلق الميناء والحجر الصحي طويل المدة وكذلك القرصنة الأوروبية وحتى الفرنسية المتربصة بالسفن الإسلامية مما اضطر التجار الى استئجار سفن فرنسية و أما العوائق فيمكن إيجازها التأخر التقني الذي يخص القضايا المالية وقضايا التنظيم وعدم القدرة على تشكيل الشركات التجارية والابتعاد عن التعامل بالربا وعدم القدرة على التواصل مع المجتمع الفرنسي في مرسيليا التي لم تمنح أي خدمات وتسهيلات كافية تخص التجار المسلمين اضافة الى الضرائب المفروضة على السفن التي قدرت ب20 بالمائة من قيمة الحمولة وضرائب أخرى على أن أكبر عائق أمام التجار تمثل في احتكار الحكومة الجزائرية للمواد الأساسية وقلة عدد السفن التجارية الجزائرية وكذلك ضعف القدرة المالية نتيجة لذلك كان معظم التجار الجزائريين من اليهود مثل بن جامان ، كيان ، موسى ، باروخ ، جوزيف ، ابراهام ، لوساد ، ... كان لهم نشاط كبير نهاية القرن 17م.

التجار الفرنسيون :

يمكن تمييز نوعين من التجار تجار خواص لا تربطهم اتفقيات بالحكومة الجزائرية والشركات التجارية يعود توافد التجار العابرين للبيع والشراء بموانئ الجزائر إلى القرن 16م وكان جلهم من مرسيليا ، أما التجار المقيمين

بالجزائر فكان عددهم قليل نظرا للمعاملة القاسية التي تعاملت بها الحكومة الجزائرية في بعض الأوقات والشروط التي كانت تضعها فرنسا للحد من عدد التجار في الخارج ، ولم تكن لغة التخاطب عائقا في سبيل التجار الفرنسيين كما ضمنت لهم معاهدات 1666م و1684م كثير من الخدمات والتسهيلات الدينية والقضائية والجمركية ويقطن الفرنسيون بحي خاص بجوار القنصل في الجزائر وفي فندق خاص في عنابة والقالة ومدن أخرى.

الشركات التجارية :

وقد توارثت حق الاحتكار المطلق للتجارة الخارجية عبر موانئ الشرق الجزائري ويعتبر توماس لنش أول من حصل على احتكار صيد المرجان سنة 1552 م فأسس في مرسيليا شركة المرجان الكبرى لمياه عنابة ، وقد تضمن الاحتكار صيد المرجان وإنشاء متاجر ووكلات تجارية على امتداد 200 كلم شرق الجزائر وتقديم ضريبة سنوية مقدرة ب1500 ايكو الى الحكومة الجزائرية واشتمل احتكارها معظم المواد والبضائع .

واتخذت شركة لنش مرسى الخرز ملجأ للسفن وعرفت المنشآت وما حولها بالحصن " البستيون " أو المؤسسات الفرنسية وكانت محمية بالتحصينات والمدافع بداية من سنة 1568م. واقتصر نشاطها في البداية صيد المرجان وتصريفه في الخارج وجلب مواد مصنعة وبيعها محليا ، واتسع نشاطها وأصبحت متاجرها مقصدا للتجار وتعاملت الشركة نقدا ومقايضة مع السكان والتجار ، ورغم الأرباح التي حققتها الشركة فإنها كانت تماطل في دفع الضرائب المفروضة عليها ، وكانت تستغل المنطقة وتحتكر بيع الحبوب حتى في الأوقات الصعبة كما حرمت عدة قبائل من حق ممارسة صيد المرجان ، فقامت الحكومة الجزائرية بهدم الحصن وصدر أمر ملكي في ديسمبر 1607م بإنهاء نشاطها.

وبعد فشل عدة محاولات لإعادة نشاط المؤسسات الفرنسية تمكن سانسون نابولون من التوصل إلى إعادة السلام والعلاقات التجارية وإبرامه لأول اتفاقية بشأن نشاط المؤسسات بتاريخ 29 سبتمبر 1628م فتم تنظيم ادارة رأس الوردية والقالة والحصن بموظفين وعسكريين وعمال وفي الجزائر عين وكيلا يمثل مصالح التجارة الفرنسية وتقديم ضريبة اللزمة المتفق عليها الى الخزينة فازداد نشاط المؤسسات وبلغ عدد الجالية الفرنسية في الحصن 800 لكن فترة الازدهار تراجعت بعد وفاة نابولون وأخيرا أمر الباشا علي بهدمه وحجز موظفيه في 1637م.

شركة كوكيال وبيكي: مكنت معاهدة السابع من جويلية 1640 الشركة من إعادة النشاط التجاري ، وتناولت 23 بندا وخصت الحصن والمتاجر في شرق الجزائر للممارسة صيد المرجان والمتاجرة في معظم السلع والتزمت الشركة بدفع 34000 دوبلو كضريبة للحكومة الجزائرية وبعد نجاح تعرضت الشركة بعد وفاة مؤسسها الرئيسي كوكيال لتعثر وخسائر وأنهت نشاطها في أكتوبر 1658م.

شركة أرنو: بعد سلام 17 مارس 1666م أعيدت العلاقات التجارية بين البلدين ومنح التاجر ارنود امتياز استغلال المؤسسات في 21 جوان 1666م . وفي 08 أوت عقد أرنو اتفاقا مع ورثاء دوكيز لاستغلال المؤسسات خلال 29 سنة ، كما اتفق مع حكومة الجزائر في 22 مارس 1670م على الامتياز الممنوح له ، مرت الشركة بصعوبات جراء الخلاف بين الشركاء لكنها بقيت تنشط الى غاية وفاة ارنو 1676م.

شركة لافون : أنيطت ادارة المؤسسات الى لافون 1676م لكنه أساء التصرف ولم يفي بالديون فاحتج الباشا عليه وسجنه 1678م ، ولم تعد الشركة قادرة على مواصلة نشاطها فأمر الملك لويس 14 بإلغائها .

شركة دوزو : استطاع دوزو أن يعقد معاهدة مع الديوان في 11 مارس 1679 تضمنت 13 بندا لتسهيل التجارة بين البلدين منها تصدير الحبوب وتعهد بدفع الضريبة المترتبة ، واتسع نشاطها ليبلغ 8 سفن وانتقل مركزها الأساسي من الحصن إلى القالة ورغم توتر العلاقات بقي نشاطها الى غاية جويلية 1683م .

شركة هيلي : بعد انقطاع تأسست شركة هيلي ضمت تسعة مساهمين فرنسيين وفي 01 جانفي 1694 وافق الداي أحمد شعبان على شروط إعادة المؤسسات ضمت المعاهدة 15 بندا تعهد الشركة بدفع مستحقاتها المالية واعتبرت أساسا للمعاهدات التالية التي نظمت العلاقات التجارية بين البلدين وجددت أكثر من مرة الى غاية 1754م ، وبفضلها أبعدت المنافسة الانجليزية واستمر تدفق الحبوب على فرنسا .

شهدت الامتيازات الأفريقية منذ بداية القرن 18م تحسنا كبيرا في إدارة نشاطها واستقرار معاملاتها ، حيث توالى على الإشراف عليها عدد من المسيرين امتازوا بالكفاءة وحسن التسيير ، والتي انعكست على مردودية نشاطاتها من الناحية المالية واتساع معاملاتها التجارية ، حيث لم تعد مقتصرة على السلع المحتكرة تقليديا ، وانما امتدت لتشمل أيضا سلعا أخرى ، وخاصة القمح الذي يزداد الطلب عليه سنة بعد سنة منذ بداية القرن ، ففيما بين سنتي 1701م و1709م كان معدل ما صدرته الامتيازات الإفريقية من القمح في اتجاه مرسيليا مائتي ألف قنطار في السنة .

سجلت الامتيازات الأفريقية على عهد شركة أفريقيا الملكية أزهى فترة وأكثرها ازدهارا في تاريخها ففي قطاع صيد المرجان انضبطت العلاقات بين الصيادين والشركة وتقننت مما وفر لها الاستقرار والنمو المطرد ، يقوم بالصيد 25 مركبا في المعدل سنويا ، ويتكون طاقم كل منها من سبعة أشخاص ، يقدر محصول كل مركب من المرجان خلال الموسم مابين 20 و25 قنطارا والمحصول الاجمالي في كل موسم يبلغ في المتوسط حوالي 26 طنا من المرجان ، تضع الشركة من جهتها تحت تصرف الصيادين مراكب الصيد بتجهيزاتها الضرورية ، كما توفر لهم المواد المعاشية والمأوى بسعر ثابت متفق عليه وفي المقابل فان الصيادين يبيعون للشركة ما يستخرجونه من المرجان ، وقد حققت أرباحا كبيرة . لقد استمرت هذه الامتيازات قائمة وفي مارس سنة 1817 تم إعادة الامتيازات لفرنسا بعد حملة اللورد اكسموث على الجزائر 1816م ، ونتيجة للبرودة العلاقات بين فرنسا والجزائر بسبب قضية الديون فكرت الجزائر في حرمان الفرنسيين من الامتيازات ، وفي 29 جويلة توصل الطرفان الى إعادة العمل بالاتفاق السابق في مجمله ، مع تخفيض محدود في مبلغ الإتاوة الإجمالي المقدر الآن ب 240 ألف فرنك بدل 300 ألف فرنك مع بعض الشروط التي فرضتها الجزائر وقد صادقت باريس على هذه التسوية دون تردد.

العملة : اتصفت العملة بتنوعها وتعددها فضية وذهبية ونحاسية محلية وأجنبية، ففي القرن 17م راجت العملات المحلية التالية : البوربة ، الأسبر ، الدوبلو ، الريعي ، المديان ، الزياني ، الموزونة ، الصايمة ، الثمينو أما العملات الأجنبية فنجد : السلطاني الذهبي ، مورتيكال الفاسية ، السلطاني المغربي ، وعملات هولندية واسبانية مثل البايستر ، الدوبلون ، الباتاك ، الريال .

وخلاصة القول أن عدد التجار كان قليلا كما كانت الاتفاقيات التجارية المبرمة لصالح تجار فرنسا وقد وقف التاجر الجزائري عاجزا أمام العراقيل التي اعترضت سبيل تجارته . كما انفردت الشركات الفرنسية بتجارة بايلك الشرق الخارجية وقد أخلّت بعهودها ، كانت هذه الشركات تتعامل مع أطراف أجنبية في تجارتها ، لم تستفد الجزائر

كثيرا منها رغم الأرباح التي حققتها هذه المؤسسات ، إن فشل هذه الشركات يعود للخلافات بين المساهمين والأزمات المالية وعدم حماية سلطة الحكومة الفرنسية لها في غالب الأحيان.

.....

المراجع :

- ابوالقاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ط3 ، الجزائر ، 1982م .

- جمال قنان : العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830 ، منشورات متحف المجاهد ، وزارة المجاهدين طبعة خاصة ، الجزائر ، 1997 .

- حنيفي هلايلي : العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة 1815-1830 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007.

- عائشة غطاس : العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694) ، رسالة ماجستير ، إشراف الدكتور مولاي بالحميسي ، جامعة الجزائر ، 1984-1985 .